



المجال الحيوي لتركيا وتطبيقاته الجيوبولتيكية (العراق إنموذجاً).□



الملخص

تركيا بحكم واقعها الجغرافي والثقافي والتاريخي تعد جزءاً مهماً وفاعلاً في المنطقة، وقد فرضَ عليها موقعها الجيوسياسي الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية المحيطة لا سيما العراق بما يمثله من مصدر تهديد لأمنها القومي ومصالحها الاستراتيجية، وكنافذة للحركة والنفوذ الإقليمي وتشابك المصالح الأقتصادية. وتطبيقاً لنظرية المجال الحيوي وبما تمتلكه تركيا من وسائل التأثير في عمق العراق الداخلي فقد سعت لأن تكون طرفاً فاعلاً في ترتيب أوضاعه الداخلية وتوجهات نظامه السياسي وشكله وطبيعته.

ABSTRACT:

Turkey is considered an important and active part of the region by virtue of its geographical, cultural and historical status. Its geopolitical location has been subject to the attention of the surrounding regional considerations, especially Iraq, as a source of threat to its national security and strategic interests. In order to apply the theory of the vital field and Turkey's possession of means of Influence in the depth of internal Iraq, it sought to be an active actor in the order of its internal conditions and the shape and nature and orientations of its political system.

لمقدمة

عند تسلُّم حزب العدالة والتنمية زمام الامور في هرم السلطة التركية سنة ٢٠٠٣، اتبع استراتيجية جديدة إزاء منطقة الشرق الأوسط بالاستفادة من الموقع الجغرافي المتميز والإرث التاريخي الذي إمتد لقرون، مما أعطى لتركيا الدولة أن تكون لاعباً إقليمياً مهماً في المنطقة بشكل عام والعراق بشكل خاص. وتعد الاستراتيجية الجديدة لتركيا تلبية لمتغيرات تتوائم مع معادلة مهمة وهي مغادرة الاطراف والاستقرار في مركز الاحداث، والتركيز على نظرية المجال الحيوي التي تجعل من تركيا وإرثها التاريخي يشكلان دافعاً رئيسياً بالتحرك الايجابي بكافة الاتجاهات وخاصة الجوار الجغرافي. ويمثل العراق نقطة مركزية في نظر صانع القرار السياسي التركي تنطبق عليها المزايا الاستراتيجة لتحقيق أهداف مركزية يتقدمها الأمن الجيوسياسي والأمن الاقتصادي رغم كل الاحداث والتحديات التي واجهت هذا البلد بعد الاحتلال الامريكي سنة الأمن الفوضى التي تعم فيه.

أهمية الحث:

تأتي أهمية البحث كونه يتناول موضوعاً حيوياً لأبعاد العلاقة العراقية التركية وموقعها في معادلة التوازن الإقليمي وخاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق سنة ٢٠٠٣ والتغيرات الجوهرية التي أصابت البنية السياسية والأقتصادية والاجتماعية والثقافية للعراق، مما كان له أثراً مباشراً على الأعتبارات الاستراتيجية التركية وأهداف مجالاتها الحيوية في العراق.

إشكالية البحث:

إن إشكالية البحث تتمحور في سؤال نصه: ما هي الطرائق والوسائل التي تتبعها تركيا في سلوكها الاستراتيجي لتطبيق جانب من مجالها الحيوي إزاء جزء مهم من مجالها الجغرافي (العراق)، في ظل الاوضاع المستجدَّة التي أحدثها الاحتلال الأمريكي للعراق سنة ٢٠٠٣ مع تزاحم سياسات القوى الدولية والإقليمية لتحقيق قدر معين من مصالحها في هذا البلد.

منصحية البحث:

اعتمد البحث في منهجيته على المزج بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، لوصف مكانة العراق وأبعادها في نظرية المجال الحيوي والرؤية التركية لأهمية العراق في حسابات المصالح المتشعبة لها، ومن ثم تحليل الدوافع والآليات والمحددات المؤثرة في الاستراتيجية التركية تجاه العراق.

المجال الحيوي لتركيا وتطبيقاته الجيوبولتيكية (العراق إنموذجاً).



فرضية الدراسة:

ان العراق هو دولة من دول الجوار الجغرافي لتركيا. ويمثل أهم دائرة في دوائر العمق الاستراتيجي التركي، بما يمتلكه من امكانيات اقتصادية وجغرافية ومستوى التأثير الأمني على الأمن القومي التركي. ونتيجة للوضع المضطرب الذي احدثه الاحتلال، وتشابك المصالح الأقليمية، فرض ذلك على تركيا صياغة استراتيجية جديدة وشاملة للتعامل مع هذا الملف بتوظيف كل ما تمتلكه من قدرات من أجل أن يكون لها أكبر قدر من التأثير والنفوذ بصياغة الترتيبات الجديدة فيه.

خطة الدراسة:

عالجت الدراسة موضوع البحث من خلال ثلاثة محاور، إذ تناول المحور الأول التطورات المفاهيمية للمجال الحيوي وما طرأ عليه من تغيير استناداً إلى الثورة المعلوماتية التي غزت العالم الجديد. وتناول المحور الثاني أبعاد التأثير والنفوذ التركي في الساحة العراقية ومنها العامل الاقتصادي وبعد المياه إضافة الى قضيتي الكرد والتركمان في العراق، فيما عالج المحور الثالث محددات التأثير الجيوبولتيكي التركي في الساحة العراقية وما يشكله من تنافس أطراف اخرى لها مصالح ومجال للحركة والنفوذ في الشأن العراقي، ومنها علاقاتها بالولايات المتحدة الامريكية و(اسرائيل) وايران.

أولاً :التطورات المفاهيمية للمجال الحيوي.

الانسان أو أي كائن آخر في الطبيعة يمتلك مجالاً على سطح الأرض، ودائماً ما يحاول هذا الكائن الحفاظ على مجاله هذا من التداخل مع الآخرين. بمعنى أن لكل كائن حي مجالاً حيوياً تلقائياً يعمل على المحافظة عليه من غير أن يشعر بذلك (أ. وبما أن الدولة كما وصفها أستاذ الجغرافيا السياسية فردريك راتزل (أنها كائن يعيش في مجال معين ويناضل في سبيل توسيع هذا المجال). لذلك اهتمت كثير من دراسات وأبحاث الجغرافيين السياسيين على الحيز الجغرافي الذي تمتد عليه الدولة أو الوحدة السياسية انطلاقاً من تعريف الجغرافيا السياسية (على أنها العلم الذي يختص بدراسة الدولة كوحدة مساحية متميزة في اطار علاقاتها مع غيرها من المساحات الخاصة أو المتميزة) (٢٠). وفي ظل النظام الدولي الجديد بعد نهاية الحرب الباردة وبضوء المتغيرات المستجدة في مبادئ وقواعد التعامل بين الدول الكبرى، على أساس توظيف مخرجات الثورة المعلوماتية لتحقيق أهدافها ومصالحها، أصبح من غير الممكن أن تبقى الدراسات التي تتعاطى مع مفهوم المجال الحيوي قائمة على أسس جغرافية بحتة، والتي كانت تهتم بفصل العلاقات السياسية عن العلاقات الاقتصادية، رغم أن المجال الحيوي كان قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الدولة بكونها كياناً سياسياً قائماً في مجال جغرافي معلوم يسعى للحصول على مساحات جغرافية جديدة غنية بالموارد الطبيعية من أجل استثمارها لخدمة النواحي السياسية والعسكرية للدولة. وكان راتزل قد حدد تلك المناطق الغنية بقوله (أن الدولة في نموها تحاول أن تمتص المناطق الغنية مثل السهول وأودية الانهار والسواحل والاقاليم الغنية بالموارد الطبيعية على اختلاف أنواعها) (٣).

• دوافع المجال الحيوي وآليات تحقيقه:

لقد انتقل مفهوم المجال الحيوي من مستواه التقليدي الذي كان مرتبطاً بالاستعمال القديم واساليبه ووسائله نتيجةً للتطور في الأداء الاستراتيجي المرن وتوظيف التطورات الكبرى في مجال المعلوماتية، إذ أدى ذلك أن تتقاسم النفوذ الدول العظمى وهذا النفوذ يتأطر ضمن مفهوم الحدود الشفافة كالنفوذ السياسي والثقافي والاقتصادي، فلم يعد يقتصر مفهوم المجال الحيوي مرتبطاً بالجغرافية البرية والبحرية والجوية، بل أصبح يرتبط بالمصالح الاستراتيجية للدول سواء كان ذلك على الصعيد السياسي والاقتصادي والعسكري، وهذا ما كان يشير إليه رواد الفكر الجيوبولتيكي (راتزل، هوسهوفر وكلين) في أن للمجال الحيوي صوراً أو أبعاداً متنوعة ومختلفة مرتبطة بالجوانب الجغرافية والاستراتيجية والاقتصادية (أ).



المجال الحيوي لتركيا وتطبيقاته الجيوبولتيكية (العراق إنموذجاً). 🗌



- 1. الآليات السكانية: ان العامل السكاني كان وما زال المحرك الاساسي الذي يدفع الدول الكبرى ذات النفوذ للتوسع، فحجم السكان الكبير من الوسائل المهمة ولها الدور الحاسم في كل أنواع التوسع وخاصة العسكرية منها، ويعد من أهم العوامل في قوة الدولة ومدعاة للقلق من الضغط السكاني وتبرير السياسات التوسعية.
- ٢. الآليات الاقتصادية: أصبحت الوسائل الاقتصادية بأنماطها الجديدة في العلاقات المتبادلة تتميز بالقدرة العالية في التأثير والنفوذ وتتفوق على الوسائل الاستراتيجية المبنية على القوة. إذ تشكل المعاهدات الاقتصادية والتبادلات التجارية والامتيازات والمعونات الاقتصادي.
- ٣. الآليات الثقافية: العولمة والغزو الثقافي من الوسائل المهمة وإحدى أشكال الهيمنة الاستعمارية. فأصبح الأعلام بشقيه المسموع والمرئي عاملاً رئيسياً بالتأثير على الأفكار وتحديد الاتجاهات لدى الشعوب وصياغة الرأي العام ونشر قيم ومبادئ مستجدَّة من خلال اختراق العقول والتأثير عليها وإقناعها بالافكار المطروحة عليها لتقبل هيمنة وسيطرة المستعمر.
- 3. الآليات الدينية: يرى الكثير من علماء الاجتماع ان عدة شعوب تمتلك فراغاً ما، وإذا ما تم ملئ هذا الفراغ بالافكار والمعتقدات الدينية فسيتم توجيه هذه الشعوب ووضعها تحت السيطرة بخلاف العلمانية التي تقود إلى الفردية وإبعاد الشعوب عن السيطرة.
- ٥. الآليات العسكرية: عندما نتحدث عن الوسائل العسكرية فذلك يعني القوة التي تمتلك الصدارة بين الوسائل ذات التأثير الأكبر في سلوك الآخرين بالقسر والاكراه، من خلال الحرب التي تقرِّر الطرف الاقوى. لذلك فكل الوسائل الممكنة لتحقيق المجال الحيوي لأي دولة لا بد ان يقف بجانبها عامل القوة المتمثل بالقدرات العسكرية.

• تركيا وسياسة الأستبدال في الأهداف الحيوية.

سعت الدولة التركية ومنذ نشأتها لمحاولة الإندماج بمنظومة الاتحاد الأوروبي، وقد استمرت مفاوضاتها بالإنضمام إلى الاتحاد لوقتٍ قريب رغم المعوقات التي اعترضت طريقها، وأولها الهوية الدينية الإسلامية التركية؛ ورغم المزايا التي تمثلها الدولة التركية لأوروبا فموقعها الجغرافي يجعلها تمثل خط الصد الجنوبي لأوروبا الغربية بعد إنضمام تركيا إلى حلف الناتو واعترافها بــــ (إسرائيل) كدولة سنة ١٩٤٩؛ و لا زالت مسألة عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي معقدة وشائكة يعترضها العديد من العقبات؛ ففي الوقت الذي وقَعت فيه كل من تركيا واليونان اتفاقيات شراكة مع المنظومة الأوروبية بوقت متقارب (١٩٦١ اليونان و ١٩٦٣ تركيا)، حصلت اليونان على العضوية سنة ١٩٨١، فيما لا زالت تركيا إلى يومنا هذا خارج سرب الاتحاد^(١). ويرى الكثير من الأوروبيين أن تركيا لا يمكن أن تكون دولة أوروبية، فمساحتها الأوروبية لا تشكل سوى نسبة (٣%) من مجموع مساحتها الكلية، وعاصمتها تقع في الجانب الآسيوي، و(٩٥%) من سكانها يعيشون خارج أوروبا، إضافة إلى اختلاف ثقافتها. وأمام هذه المعوقات بدأ الشعب التركي يدرك أن محاولات الانضمام للأتحاد الأوروبي مجرد خيال وسيبقى بعيد المنال $^{(\vee)}$. كما أيقنت الحكومة التركية أن سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه إنضمامها إلى عضوية الاتحاد هي مجرد ذرائع لتبقى في حالة ترقب وانتظار مقابل تقديم أكبر قدر ممكن من التناز لات بمواضيع متعددة. وبناءاً على ذلك تبنت حكومة حزب العدالة والتنمية استراتيجية استبدال خيار الانضمام إلى المنظومة الأوروبية واحلال المنظومة العربية مكانها، والتركيز على مقومات القوة التركية التي ترتكز على موقعها الاستراتيجي بين الشرق والغرب إضافة إلى إرثها الحضاري وقوتها العسكرية والاقتصادية مما جعلها أن تفتح قنوات دبلوماسية بمختلف الاتجاهات والعمل على إزالة الخلافات التي كانت قائمة مع خصوم الماضي، والدخول في عمق المجال الحيوي لتركيا ضمن الإقليم الجغرافي وعلى الصعيد الحضاري والتاريخي والسياسي والاقتصادي؛ وهذا لا يمثل العودة إلى إحياء الدولة العثمانية بقدر ما هو ردة فعل على سياسة المراوغة التي اتبعها الاتحاد الأوروبي تجاهها $^{(\wedge)}$.





ثانياً: أبعاد التأثير والنفوذ التركى.

١. البعد الاقتصادي.

إن التطورات المهمة التي شهدتها تركيا منذ أن استلم حزب العدالة والتنمية سدة الحكم سنة ٢٠٠٢ والتطورات التي حدثت بمجمل ملامح المنطقة والعالم، ساهمت في اتخاذ تركيا سياسة اقتصادية جديدة أدت إلى زيادة كبيرة في معدلات النمو الاقتصادي^(٩)، ساعدها في ذلك موقعها الجغرافي المتميز؛ فهي تقع ضمن مروحة جغرافية واسعة (أوروبا، آسيا الوسطي، القوقاز، روسيا الاتحادية والشرق الأوسط) أعطاها إمكانيات اقتصادية واجتماعية كبيرة؛ كما أن موقعها في منطقة الشرق الأوسط ضمن إقليم جغرافي نفطى وشبكة خطوط أنابيب لنقل مصادر الطاقة يمر بعضها عبر الأراضي التركية، جعلها تصبح بمثابة نقطة تحكم اقتصادية للأهمية الجيوسياسية التي تتمتع بها. وتشكل منطقة الشرق الأوسط بما تمتلكه من احتياطيات نفطية هائلة لمصادر الطاقة عامل جذب استثنائي لتزايد الطلب على النفط والغاز، كل ذلك ساهم في زيادات كبيرة بامكانيات الاقتصاد التركي وانعاش طموحها في أن تكون من أهم محاور عبور النفط والغاز من الشرق الأوسط إلى أوروبا^(١١). وتسعى تركيا إلى توظيف إمكانياتها الاقتصادية لاحتلال مكانة إقليمية مؤثرة في رسم الملامح الجيوسياسية للمنطقة من خلال التركيز على العامل الجيواقتصادي وارتباط ذلك بالحجم الكبير لمعدل النفقات التجارية والرأسمالية بين الدولة التركية وجوارها الجغرافي، فهي تأتي بالمرتبة الثانية بعد مصر بعدد السكان حوالي (٧٥) مليون نسمة وتأتي أيضاً بالمرتبة الأولى بمستوى النمو الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط، إذ بلغ الناتج المحلى الاجمالي لها (٨٥٠) مليار دولار سنة (٢٠١٣) ضمن منطقة يشكل الناتج المحلى لها (٤,٣) ترليون دولار بنسبة (١٥,٧) من إجمالي الناتج المحلى العالمي، وعدد سكان اجمالي يقدر بـــ (٤٥٠) مليون نسمة يمثل سوقاً كبيراً للصادرات التركية ومجالاً جغرافياً أكبر للاستثمارات وخاصةً في العراق ودول الخليج النفطية(١١). لذلك فقد ركّزت نظرية المجال الحيوي لتركيا أن يكون دورها في الاقتصاد العراقي متميزاً بحجم الصادرات التجارية وكمستهلك لمصادر الطاقة وأهمها النفطية، إضافةً إلى مكانتها المهمة لعبور الصادرات النفطية والغاز الطبيعي إلى موانئ البحر المتوسط عبر خط أنابيب (كركوك – جيهان)، إذ يشكل نسبة تصدير تصل إلى ربع الانتاج النفطى العراقي؛ يضاف إلى ذلك العديد من الخطوط التي لا تزال في طور الانجاز. وتحاول تركيا اعتماد استراتيجية تضمن لها استمرار تدفق النفط العراقي عبر الخطوط المارة بأراضيها كونها تشكل مصادر دخل مهمة، إضافة لسعيها المستمر للمحافظة على علاقات اقتصادية متميزة مع العراق لعلمها أنه بحاجة إلى حجم استثمارات متزايدة في المشاريع الاستراتيجية، فهو بمثابة أرض خصبة للاستثمار وبتكاليف أقل للقرب الجغرافي. وهذا ما أدى أن تكون الشركات الاستثمارية التركية حاضرة في عدد كبير من المشاريع وخاصةً في شمال العراق(إقليم كردستان)(١٢).

٢. بعد المياه (نهري دجلة والفرات).

تعد تركيا من الدول التي تمتلك الكثير من مصاد المياه، إذ بلغ المعدّل السنوي لتساقط الامطار فيها (٢٦ ملم) ويجري على أراضيها (٢٦) نهراً، ويشكل نهري دجلة والفرات ثلث مواردها المائية السطحية والكلية، وتعد بحيرة كوجك بمنطقة صوفي التركية المنبع الأساسي لنهر دجلة، ثم يعمل على تغذيته ذوبان الثلوج والامطار المتساقطة على السفوح الجنوبية لجبال طوروس الشرقية. ويبلغ الطول الاجمالي للنهر (١٩٠٠) كم يقع منها (٤٤١) كم داخل الأراضي التركية وما تبقي ينقسم بين الأراضي السورية والعراقية (٤٤ كم ، ١٤١٥ كم) على التوالي، وترفده خلال مسيرته بالاراضي العراقية عدة روافد منها الزاب الكبير والزاب الصغير والعظيم وديالي بمياه تقدر نسبتها في بعض الأوقات بـــ (٥٠٥%) من الموارد الكلّية للنهر. أما نهر الفرات فهو ينبع من مرتفعات أرضروم بهضبة أرمينيا التركية برافدين رئيسيين هما (مورا وقره صو) ويبلغ طوله الاجمالي (٢٩٤٠) كم منها (١١٧٦) كم في الأراضي التركية و (٢٠٤) كم في الأراضي السورية





و (١١٦٠) كم في الأراضي العراقية أي بنسبة (٣٥%) بالعراق. وتشكل مياه هذين النهرين أهمية كبيرة للدول الثلاث المشتركة في حوضهما من الناحية الاقتصادية وخاصة سوريا والعراق بما يتعلق بنهر الفرات، إذ تفوق حاجتهما إليه حاجة تركيا التي تمتلك مصادر وفيرة من المياه ومن مصادر متعددة.وبسبب عدم الاتفاق بين الدول الثلاث المتشاطئة على مبدأ قانوني لتقاسم مياه النهرين أصبحت الحالة القانونية لحوضي النهرين توصف بانها من المشاكل المعقّدة، إذ يرى كل من العراق وسوريا أن النهرين يخضعان لمفهوم الأنهار الدولية حسب الأعراف والقوانين الدولية، فيما يعتبر الموقف التركي المعارض أن هذين النهرين من الانهار التركية العابرة للحدود وترفض عدَّهما من الأنهار الدولية مستندةً بذلك على أنها دولة المنبع وهي الأقوى بمقياس الموقع الهيدرولوجي إذا ما أضيف إلى ذلك ثقلها السياسي والعسكري(١٣).وقد رفضت تركيا توقيع أي اتفاقية أو معاهدة دولية يمكن ان تضمن لكل من العراق وسوريا حقوقاً في مياه هذين النهرين. وبدأت تركيا باستخدام ورقة المياه كسلاح استراتيجي في أزماتها الإقليمية وخاصةً مع العراق وسوريا، عادَّةً موضوع اقتسام مياه النهرين مع دول الحوض مساس بسيادتها القومية بالانطلاق من مقاربة تبدو غير منطقية بين أحقية البلدان النفطية بامتلاك النفط الذي ينبع من أراضيهم واحقيتهم بامتلاك المياه التي تنبع من اراضيهم. وبهذا الصدد يقول سليمان ديميريل رئيس الوزراء التركي الأسبق (لا يمكن لأي من سوريا والعراق أن تدَّعي حقاً في الأنهار التركية أكثر مما تستطيع أنقرة أن تدعي حقاً في نفطهما. إنها مسألة سيادة، نحن نمتلك في أن نفعل ما نشاء، منابع المياه تركية ومنابع النفط عائدة إليهما نحن لا نزعم أن لنا حصة في ثرواتهما النفطية وهما لا يستطيعان المطالبة بحصة من الموارد المائية)^(١٤). وتحقيقاً لهذه الغاية بدأت تركيا منذ عقد التسعينات من القرن الماضي ببناء مشروع جنوب شرق الأناضول المسمَّى الغاب (Gap) والذي يتضمن إنشاء سلسلة من السدود والخزَّانات؛ وهذا المشروع ظاهره اقتصادي يهدف إلى تحسين الانتاج الزراعي؛ ولضخامته فقد أنفقت الحكومة التركية مليارات الدولارات في ظل اقتصاد كان من الاقتصاديات المتداعية، مما جعل من تركيا الفقيرة بالموارد النفطية بفضل هذا المشروع أن تمارس نفوذاً كبيراً من خلال استخدام ثروتها المائية كمصدر قوة لتحويل كفة الميزان الاستراتيجي لمصلحتها بالمنطقة، إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار الأبعاد الجيوسياسية للنزاع على مصادر الثروة المائية في منطقة الشرق الأوسط واستخدام المياه كسلاح استراتيجي؛ ولهذه الغاية أيضاً أصبح مشروع أنابيب السلام من المواضيع الهامة والحساسة التي لها تأثير كبير في العلاقات العربية – التركية بشكل عام وسوريا والعراق على وجه الخصوص، وباشكالية مفادها توظيف (اسرائيل) لتركيا بمخططاته للهيمنة على المنطقة بالتعاون والتوافق مع الولايات المتحدة الأمريكية^(١٥).

٣. القضية الكردية.

إن من أهم متطلبات تحقيق عناصر نظرية المجال الحيوي التركي إزاء العراق: الحفاظ عليه كدولة موحّدة بقيادة حكومة مركزية قادرة على أن يستمر الوضع القائم وخاصةً ما يتعلق بشمال العراق بما يمنع تعزيز مقومات إنشاء دولة كردية مستقلة. لذلك دأب القادة الاتراك أن لا يتحوّل العراق إلى دولة مهدّدة للأمن القومي التركي وخاصة التداعيات التي يمكن أن تحدث نتيجة استقلال الكرد في شمال العراق وبضمنها مدينة كركوك الغنية بالنفط، مما قد يعطي مؤشراً إلى اكتمال مقومات استقلال الدولة الكردية المنشودة (١٦). لذلك فقد اشترك كل من العراق وتركيا في سلبيات القضية الكردية ومنذ ظهورها مطلع القرن الماضي كمؤثر محتمل على أمنهما القومي والقضية الكردية كانت من أهم الاسباب التي دعت الحكومة التركية لعدم المشاركة في حرب احتلال العراق سنة ٢٠٠٣ لخشيتها من قيام الدولة الكردية نتيجة للدعم الذي كانت تحصل عليه من الولايات المتحدة الأمريكية، ولأنها كانت تتوجس بشكل دائم من احتمالية انعكاس الاوضاع في شمال العراق على الكرد في تركيا التي تصر على إنكار الهوية القومية لهم على أراضيها، إذ لم تتضمن جميع دساتيرها الصادرة منذ العام ١٩٠٤ المركية، لأن القومية في نظر منذ العام ١٩٠٤ المركية، لأن القومية في نظر منذ العام ١٩٠٤ المركية، لأن القومية في نظر





أتاتورك مؤسس الدولة التركية الحديثة لا تبنى على العنصر او الدين بل على المواطنة (١٧). وللحيلولة دون قيام كيان سياسي للكرد في كردستان العراق حاولت تركيا الامساك بخيوط اللعبة السياسية باستثمار علاقتها بالحزبين الكرديين (الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني) فتتعاون أحياناً مع أحدهما ضد الآخر وأحياناً أخرى تلعب دور الوسيط بينهما، وكانت تبذل جهداً في سبيل عدم عقد أي اتفاق سياسي لهما مع الحكومة المركزية(١٨). وبضوء المتغيرات التي حصلت بعد احتلال العراق سنة ٢٠٠٣ والمكاسب التي حصل عليها كرد العراق مما استدعى اهتماماً خاصاً بالمسألة الكردية ليس فقط من قبل تركيا وإنما اشترك في هذا الهم كل من سوريا وإيران لنفس الأسباب^(١٩). وكان المرتكز الاساسي للسياسة التركية تجاه قضية الكُرد في كردستان العراق هو ارتباطها بقضية حزب العمال الكردستاني الذي يعد حزباً إرهابياً إنفصالياً في نظر القادة الاتراك، لذلك يجب إقامة منطقة آمنة بمحاذاة الحدود الجنوبية للدولة التركية؛ وعليه سعت حكومة العدالة والتنمية منذ استلامها الحكم في تركيا إلى اقامة علاقات اقتصادية مع حكومة إقليم كردستان الإدراكها وبضوء المتغيرات الجديدة أن القوة العسكرية وحدها لا يمكن أن تعطى حلولاً متكاملة للقضية الكردية (٢٠)، مع بقاء ثوابتها بالوقوف بوجه أي سعى الإقامة دولة كردية في شمال العراق بما قد ينعكس على الكرد في الجانب التركي مع وجود قواعد لحزب العمال الكردستاني التركي بالمنطقة الجبلية شمال العراق، وما قد يعطى هذا الحزب المجال واسعاً للتحرك ضمن ملاذات آمنة فيما لو إقيمت دولة كردية بالجانب العراقي، وقد يصبح التعامل مع هذه الورقة أكثر تعقيداً من التعامل مع حكومة مركزية في بغداد. فقد كانت الاتفاقيات المتبادلة بين الحكومة التركية والحكومات العراقية السابقة تسمح للطرفين بالتحرك ضمن مديات محددة على جانبي الحدود لمعالجة هذه القضية. إضافةً إلى المخاطر السياسية والأمنية التي تشكِّلها هذه القضية هناك مخاطر اقتصادية واجتماعية بالنسبة لتركيا تتمثل باحتمالات غلق الحدود أمام الصادرات التركية للعراق ودول الخليج العربية مما قد يعطل شريان مهم يغذِّي الاقتصاد التركي، وأما المخاطر الاجتماعية فتتجسد بالموقف من الأقلية التركمانية العراقية التي تضع تركيا نفسها بموقع المسؤولية بالدفاع عن حقوقهم وحرياتهم باعتبارهم من الاعراق التركية.

٤. الورقة التركمانية.

يحتل التركمان في العراق موقعاً جغرافياً متوسطاً يفصل ما بين المنطقة الجبلية الشمالية الكردية والجنوبية السهلية العربية، ويشكّل توزيعهم الجُغرافي شريط طويل وضيّق من الأراضي يفتقر إلى عمق استراتيجي؛ يمتد في شريحة من الأراضي المتصلة والتي تبدأ من قضاء تلعفر ضمن محافظة نينوي في الشمال الغربي من العراق إلى قضاء مندلي في محافظة ديالي في الشمال الشرقي ومع ذلك فإن هذا الموقع أعطى التركمان أهمية من خلال توسطهم بين العرب والكرد؛ مما أهلهم أن يكونوا عنصر معادلة في التركيبة الاجتماعية والسياسية لعراق متعيّد القوميات والطوائف. ومن الروايات التي تتناول الوجود التركماني على أرض العراق: أنهم كانوا من جملة القوات التي كانت في جيش السلطان مراد الرابع الذي استرد العراق من أبدي الصفويين سنة ١٣٨٨م، وقد مكثوا في هذه البقاع للمحافظة على خط الاتصال بين الولايات العثمانية الجنوبية وولاياتهم الشمالية. ويدين معظم التركمان بالدين الإسلامي، وهم خليط من مجموعة من المذاهب كما هي الحال عند العرب تماماً، فيهم من الطائفة السئية وكذلك الشيعية ومنهم أيضاً من ينتمي إلى الطائفة العلوية والكاكائية والبكتاشية وغيرها، غير أن السئنة الأحناف يشكلون الأكثرية فيهم (١١٠) بدأت تركيا بالتركيز على قضية تركمان العراق مع بداية تسعينيات القرن الماضي بالمطالبة بحقوقهم مستندة في ذلك بأنهم يمثلون ثالث مكونً عرقي كبير في العراق، وأعلنت دعمهم بالدفاع عن حقوقهم وخاصة مايتعلق بمدينة كركوك لإحتواء إنشاء دولة كردية يعتمد اقتصادها على نفط كركوك، وفي هذا الاطار لعبت الحكومة التركية دوراً جوهرياً بانشاء الجبهة التركمانية العراقية على أمل أن تجمع تحت لوائها أغلب تركمان العراق، إلا أن ذلك لم يتحقق لإنقسام التركمان بين مؤيد لتدخل الانزك ومعارض؛ أضف إلى ذلك اختلافاتهم الطائفية بين العراق، وأعيه النهم العراض، أضف إلى ذلك اختلافاتهم الطائفية بين





سنة وشيعة. وبرغم ذلك استمر الدعم التركي للتركمان أو للجبهة التركمانية العراقية، إذ تسعى لأن يكون لهم دور بموضوع تقرير مستقبل العراق وبخاصة مدينة كركوك باعتبارها إرثا تاريخيا لهم، وهي بذلك تحاول الابقاء على تدخلها بشمال العراق حتى إذا ما تم إنهاء مسألة حزب العمال الكردستاني كمصدر تهديد للأمن القومي التركي إنطلاقاً من الأراضي العراقية، بل تسعى من ذلك التدخل أيضاً لكبح جماح الطموح الكردي باعلان دولته المنشودة وما يمثله من مخاطر استراتيجية على الداخل التركي ومصالحها في العمق العراقي ودول جواره الجغرافي.

ثالثاً: محدِّدات التأثير الجيوبولتيكي.

إن المحدّدات هي الركيزة التي تحرك السياستين الخارجية والداخلية لتحقيق أهداف الدولة بتحليل قدرتها بما تمتلك من قوة ووزن وأهمية على أداء وظائفها المختلفة، استناداً إلى الموقع والمقومات التي تميزها على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ويمكن تحديد المؤشرات التالية لهذا المفهوم:

١. العلاقات التركية - الامريكية.

إن النظرة الفاحصة للعلاقات التركية – الأمريكية يمكن أن توصف بالتحالف الاستراتيجي الذي يستند على أسسس راسخة مبنية على المصالح المتشعِّبة، إذا ما علمنا أن الولايات المتحدة تنظر إلى علاقاتها مع دول المنطقة وتركيا على وجه الخصوص من منظار الهيمنة والتوازنات الاستراتيجية الدولية. وبما يشكّله الموقع الجغرافي لأية دولة من أهمية في تحديد مركزها من العلاقات الدولية، اصبحت تركيا أحد المفاتيح الاستراتيجية في المنطقة وفق الرؤية الأمريكية إمتداداً من أوروبا مروراً بالبلقان والشرق الأوسط حتى القوقاز. وكذلك أضاف الموقع الجغرافي الاستراتيجي التركي قيمةً كبري للتوجهات والمصالح الدولية والإقليمية الأمريكية، وأصبح القوة المتحكّمة في السياسة الأمريكية تجاه تركيا^(٢٢). إذ حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على تمتين علاقاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية مع تركيا منذ الحرب العالمية الثانية وخلال فترة الحرب الباردة مع المعسكر الشرقي إنطلاقاً من عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي، الذي جعل منها جزءاً أساسياً ومهماً في المنظومة الأمنية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط شكَّات قاعدة متقدمة لمواجهة التهديدات التي يمكن أن تواجه الغرب خارج مجالات نفوذهِ. وقد عمل الغرب وأمريكيا بضوء الاستعداد التركي للتعاون معهم لتنفيذ الاستراتيجية الأطلسية في المنطقة إلى توظيف العلاقات التركية وموقعها الجيوبولتيكي لإحكام السيطرة على التوجهات الروسية في قارة آسيا بتهميش دورها اقتصادياً واستراتيجياً؛ وهذا ما جعل تركيا قاعدة قريبة من أهم منابع النفط العالمية لها دور مهم بحماية المصالح الأمريكية في المنطقة. وبعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا شجَّع ذلك الولايات المتحدة الأمريكية على استمرار توطيد علاقاتها مع تركيا إنطلاقاً من ضرورة وجود نماذج حكم إسلامية مبنية على الإيمان بالقيم العلمانية تتوافق مع النمط الغربي يكون لها دور في تحقيق أهداف الاستراتيجية الأمريكية بالمنطقة (٢٣). ولكن هناك عوامل متعددة كان لها دور في تحديد شكل العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة وخاصة في ما يتعلق بالمصالح المشتركة في العراق من تباعد أحياناً وتقارب أحياناً أخرى، وقد ظهرت هذه العوامل بصورة واضحة بعد قرار الدولة التركية إغلاق حدودها أمام القوات الأمريكية لغزو العراق سنة ٢٠٠٣ وكذلك منع الطائرات الأمريكية المرابطة في قاعدة انجرلينك التركية لضرب أهداف داخل العراق. مما دفع أمريكيا لأن تدير ظهرها لتركيا في عملية التصدي لحزب العمال بعد هذا القرار التركي المفاجيء، بعد أن كانت تقدِّم كل أنواع الدعم العسكري والاستخباري لتركيا في مواجهة هذا الحزب الذي يُعد منظمة إرهابية؛ وقد ساعدت الاستخبار ات الأمريكية تركيا في اعتقال زعيم هذا الحزب سنة ١٩٩٨؛ مما اثار المخاوف التركية من أن يؤدي ذلك لتغيير الاستراتيجية الأمريكية. وهذا ما دعا الساسة الأتراك للعمل على معالجة الآثار السلبية التي حصلت نتيجة للوضع العراقي وخاصةً بعد تحرك النزعة الانفصالية للكرد الأتراك بضوء اعلان الفيدرالية الكردية في كردستان العراق بمساعدة





الولايات المتحدة، مما أعطى شعوراً لدى الساسة الأتراك بتحول الموقف الأمريكي الذي بدأ يسعى إلى مساندة حقوق الأقليات في المنطقة (واتباع سياسة فرق تسد) من أجل اضعاف نظم الحكم المركزية الإسلامية. ويعد العامل الاقتصادي بابعاده المختلفة من العوامل الأخرى التي كان لها أثر لا يقل أهمية عن العامل الاستراتيجي بالتأثير على العلاقة بين الولايات المتحدة وتركيا، وقد سعت تركيا بتحسين علاقاتها الاقتصادية مع أمريكا عبر الزمن الماضى بتأسيس منطقة صناعية مشتركة وساعد ذلك المنتجات التركية لأن يكون لها مزايا تنافسية بالاسواق الأمريكية، بالاضافة لمجموعة من الإعفاءات الضريبية التي أدت إلى أن تكون الولايات المتحدة الشريك الثاني الأكبر تجارياً بحجم الصادرات بعد المانيا، والهدف من هذا كله رفع المستوى الاقتصادي للدولة التركية بجعلها قوة ذات تأثير كبير في المنطقة تدور في الفلك الأمريكي للقيام بمهام لا يمكن لأي طرف آخر أن يؤديه وخاصة (اسرائيل)، لمجموعة من الاعتبارات التي تتحكم في الصراع مع العالمين الاسلامي والعربي. ومع كل ذلك يبقى العامل الاقتصادي متأثراً بصورة أو بأخرى بالعامل السياسي في منطقة مظطربة أصبحت ساحة صراعات إقليمية ودولية^(٢٤). لقد سعت الحكومة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية أن تتمّى علاقاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية مع واشنطن من دون أية تقاطعات، إلا أنها لم تفلح في ذلك وكان أي تقارب تركي مع أي طرف عربي وإسلامي يزيد من التقاطع مع أمريكا وخاصةً في موضوع الرؤى بالأولويات، ففي الوقت الذي ترى فيه تركيا أن أهم مصادر تهديد أمنها القومي هو حزب العمال الكردستاني ترى واشنطن وحلفاؤها أن تنظيم القاعدة هي المصدر الأكبر الذي يهدد أمنها القومي. كما أن أمريكيا تعد إيران وسوريا وحزب الله اللبناني وحركة حماس من أهم مصادر التحدي لسياستها في المنطقة مما يتطلب تحييدها وعزلها، لا ترى تركيا في ذلك أية مصلحة بمعاداة هذه الأطراف. كل هذه التقاطعات أدَّت إلى شعور سلبي على المستوى الحكومي والشعبي التركي بأن السياسات الأمريكية في المنطقة لن تؤدي إلا إلى المزيد من الاضطرابات^(٢٥)، لذلك ركّزت حكومة حزب العدالة والتنمية بسياستها تجاه واشنطن من منطلق مغاير للحكومات التي سبقتها وهو الاستقلال بدور أكبر في البيئة الإقليمية مما يعطيها فرصة بأن تكون قوة كبيرة في ميزان التأثير الإقليمي من خلال تقديم نموذج إسلامي معتدل.

العلاقات التركية – الإيرانية.

يمثل العراق لكل من إيران وتركيا مجالاً حيوياً على جميع المستويات فهو بتركيبته الدينية والعرقية يعد امتداداً للأمن القومي الإيراني والتركي في آن واحد. وكان الاحتلال الأمريكي للعراق سنة ٢٠٠٣ قد خلق فرصة مهمة أمام الدولتين لتوسيع مجال نفوذهما الإقليمي بعد أن خرج العراق من معادلة التوازن الإقليمي للمنطقة. فكل منهما تسعى لأن تكون القوة الإقليمية الأكبر باستغلال فرص التحولات الإقليمية وابتعاد العراق عن التأثير الأمني للدولتين، وهذا السعي قد يؤدي لنقاطع أو إتفاق المصالح القومية لكلا الدولتين مع أهمية مقومات القوة التي تمتلكها أي منهما، والتي عادةً ما ترتبط بمجموعة من الامكانيات والقدرات التي تتحكم بها الدول والتي تتضمن مجموعة من عناصر مادية واخرى غير مادية، في مقدمتها الموقع الجغرافي والمساحة وعدد السكان والقدرات الاقتصادية والعسكرية، وهذه العناصر تعطي للدول امكانية التحرك كي تصبح ذات تأثير إقليمي في سياسات الدول الأخرى المنافسة. وقد أعطى الموقع الجغرافي للدولة الإيرانية مزايا جيواستراتيجية مهمة، فهو يتوسط المنطقة الفاصلة بين آسيا ودول الشرق الأوسط، إذ تحده من الشمال أرمينيا وأذربيجان وتركمانستان، ومن الغرب تركيا والعراق، ومن الشرق باكستان وافغانستان، ويقع إلى الجنوب منه كل من الخليج العربي وبحر العرب وخليج عمان. وتبلغ مساحته الإجمالية حوالي (٢٠٤٨) مليون كم٢، ويبلغ عدد سكانه بحدود (٧٨،٥) مليون نسمة حسب احصائيات الأمم المتحدة لسنة ٢٠١٤. ومما يزيد من أهمية الموقع الجغرافي لإيران سيطرتها على مضيق هرمز الذي يمثل المعبر المائي الأوحد للخليج العربي مع مياه المحيط الهندي، وبذلك يتميز هذا المضيق بأهمية الستراتيجية

المجال الحيوي لتركيا وتطبيقاته الجيوبولتيكية (العراق إنموذجا).



دولية، فهو شريان مهم من شرايين امدادات الطاقة للعالم الصناعي (٢٦). وفي المجال الاقتصادي، لإيران امكانيات نفطية كبيرة فهي تأتي بعد كل من السعودية والعراق باحتياطي نفطي يقد بنحو (٩٥) مليار برميل إلى جانب احتياطي ضخم من مخزونات الغاز الطبيعي يقدر بنحو (٩٤٠) ترليون م٣. وبما أن القاعدة الاقتصادية المتينة تعطي المجال واسعاً لبناء قدرات عسكرية كبيرة لذلك فإن إيران تمتلك قوة عسكرية من حيث العدد والعدة أعطتها مجالاً واسعاً للحركة والقدرة على التأثير في دول الجوار الجغرافي (٢٧).ومن خلال تحليل عناصر القوة والمصالح التي تمتلكها إيران في مقابل تركيا تجعل من التنافس بينهما للهيمنة على العراق سياسياً وأمنياً أمراً طبيعياً، إلا أن واقع التحديات الأمنية التي اتسمت بها البيئة الدولية حتمت على إيران وتركيا إقامة علاقات ثنائية قائمة على أساس التعاون وتبادل المصالح المشتركة بعيداً عن تأثيرات العوامل الخارجية رغم التنافس القائم الذي يمكن أن يوصف بأنه (تنافس منضبط) لا يصل لدرجة الصدام بينهما. وهذا التنافس يبقى قائماً بين الدولتين بموضوع شكل الحكم العراقي المناسب والذي ينسجم مع مصالح كل منهما، ففي الوقت الذي تسعى فيه إيران أن يكون شكل الحكم العراقي إسلامياً تدعم تركيا نظام حكم ذا توجهات علمانية مع حكومة مركزية تمثل جميع الطوائف والقوميات.

٣. العلاقات التركية - (الاسرائيلية).

العراق في نظر صناً عالم الفرار السياسي (الإسرائيلي) يأتي من حيث الأهمية في مقدمة الدول العربية التي تعمل (إسرائيل) على استهدافها. فالموقع الجغرافي القريب من الدولة المزعومة والثروة النفطية الهائلة وحجم السكان إضافة للبعد القومي الذي يمثله العراق كل ذلك جعله هدفاً معلناً تعمل الدوائر الصهيونية بكل مسمياتها على تفتيته وتفكيكه عبر حروب إقليمية وإثارة نزاعات داخلية طائفية وعرقية وقومية (٢٠٠٨). وكان الاحتلال الأمريكي للعراق سنة ٢٠٠٣ فرصة كبيرة لدخول (اسرائيل) إلى الساحة العراقية دون أية محددات، وتنفيذ جميع الخطط التي وضعها المخططون الاستراتيجيون الصهاينة، ويرى الكثير من المحللين أن من ساهم بشكل كبير ودفع باتجاه هذا الاحتلال هو اللّوبي الصهيوني الذي يعمل في دوائر القرار الأمريكي، لذلك كان التطابق يمثل علاقة واضحة في الاهداف الاستراتيجية للسياستين الأمريكية و(الإسرائيلية). وإن ما حصل جراء الاحتلال من تدمير للبني التحتية للدولة العراقية وحل أغلب المؤسسات العسكرية والأمنية وفتح البلاد لجميع أشكال التدخلات الإقليمية والدولية هو لإضعاف البلد وإعادة تشكيله بما يتوافق مع المصالح (الإسرائيلية) والأمريكية والتي تحقق منها نتائج مهمة كان أهمها:

أ. سياسياً وأمنياً أصبح العراق خارج معادلة الصراع العربي – الإسرائيلي، بعد أن تم تدمير كل امكانياته العسكرية وإعادة تشكيل جيشه على أُسُس مذهبية وعرقية مستغلة بذلك مستشاريها العسكريين العاملين داخل المؤسسة العسكرية الأمريكية، وكذلك التغلغل داخل المؤسسة السياسية باستمالة عدد من السياسيين من أجل تهيئة طبقة سياسية مؤمنة بعملية التطبيع مع (إسرائيل).

ب. اقتصادياً عملت الدوائر الاقتصادية (الإسرائيلية) على استغلال علاقاتها المتميزة مع الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الأخرى للدخول من خلال نافذتها للأسواق العراقية تحت ستار شركاتها.

ج. اجتماعياً عملت في العراق بعد الاحتلال الأمريكي الكثير من المنظمات الإنسانية الوهمية بمسمَّيات وعناوين مختلفة مع وجود مؤشرات عديدة ان من يقف خلفها دوائر مخابراتية إسرائيلية، تستغل حاجة الشباب العراقي لفرصة عمل في ظل ظروف اقتصادية صعبة وغياب لأي دور رقابي حكومي، مما ولَّد طبقة من الشباب تعمل على نشر المخدرات ودور البغاء ومظاهر لا إخلاقية كانت بعيدة عن بنية المجتمع العراقي المتماسكة، وبذلك انتشرت الأفكار المنحرفة (٢٩).

المجال الحيوي لتركيا وتطبيقاته الجيوبولتيكية (العراق إنموذجاً).□

◆<>>>**{**

ومع الأطماع الإسرائيلية بمقدرات الدولة العراقية هنا يكون التقاطع مع أهمية العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية، فعندما اعترفت الدولة التركية (بإسرائيل) سنة ١٩٤٩ تعرّضت لانتقادات شديدة من معظم الدول الإسلامية ومنها الدول العربية على وجه الخصوص، إذ لم تستطيع تركيا أن تكون في هذا النوع من الوسطية بين الاحتفاظ بكامل الرضا من العرب ولا من (إسرائيل). وكانت تركيا تعتبر الكيان الصهيوني هو النافذة الأوسع التي تؤدي إلى الولايات المتحدة والغرب، لذلك بدأت باتخاذ خطوات سريعة نحو الكيان الصهيوني بعد أن أدركت أنها لن تصبح دولةً ذات أثراً إقليمياً كبيراً إلا من خلال التقارب مع هذا الكيان (٢٠٠).

الخاتمة

- 1. لقد مر مفهوم المجال الحيوي بمتغيرات متعددة كغيره من المفاهيم الأخرى، متأثراً بالتطورات التي شهدتها الساحة الدولية وعلى جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية. وأن هذه المتغيرات أسهمت في بلورة مفهوم آخر للمجال الحيوي لا يعتمد في تفسيره على الجيوبولتيك بشكل أساس، إذ أصبحت العلاقات الدولية متعددة ومتشابكة المصالح، وهذا ما ولّد مفهوم جديد للمجال الحيوي عملت الاستراتيجية التركية على توظيفه برؤى متلائمة مع طبيعة المتغيرات البيئية الإقليمية والدولية من خلال عدد من الوسائل والآليات لكى تحقق المصالح التركية.
- ٢. تتضمن الرؤية التركية لمجالها الحيوي تجاه العراق على عناصر منها دفاعية وأخرى توسعية: أما الدفاعية فهي تبنى لاحتواء القومية الكردية في جنوبها، وهي أيضا توسعية كونها تسعى لتحقيق أكبر قدر ممكن من التأثير في جميع أنحاء المنطقة العربية والعراق بشكل خاص باستخدام عدد من وسائل التأثير بالعمق العراقي. وبما أن مستقبل الدولة العراقية له قدر كبير من التأثير على تطورات احداث المنطقة، تظل تركيا تدرك بأن لها مصلحة عظمى بالتأثير في هذا المستقبل.
- ٣. يعد الموقع الجيوسياسي التركي أحد العوامل المؤثرة في الساحة السياسية الإقليمية والدولية كونه يمثل أحد أهم الممرّات الدولية لعبور وتصدير موارد النفط والغاز، لأنها في جوارها الجغرافي تشترك مع منطقة الشرق الأوسط التي هي إحدى أكبر المناطق النفطية في العالم.
- 3. يرى الساسة الأتراك أن علاقة دولتهم مع أية دولة أو طرفاً إقليمياً أو عالمياً لا يعد بديلاً عن العلاقة بالأطراف الأخرى، فإذا ما تحقق الحلم التركي بالانظمام إلى الاتحاد الأوروبي فذلك لن يؤثر في علاقاتها ومصالحها مع دول الشرق الأوسط. وتحالفها الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية لا يؤثر على علاقاتها مع الدول العربية وتبعاً لذلك مصالحها وعلاقاتها مع كل من (اسرائيل) وإيران. فتركيا تعد نفسها في هذه المرحلة بالذات بأنها دولة المركز التي لا غنى عنها في التفاعلات الإقليمية والدولية.

المصادر

- اسراء شريف الكعود، نظرية المجال الحيوي دراسة في الابعاد الجيوسياسية والاهداف والوسائل (الولايات المتحدة الامريكية) انموذجا، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد ٢٠، العدد ٢، ٢٠١٤.
- أميرة اسماعيل العبيدي، تركيا والتطورات على الساحة العراقية حتى عام ٢٠٠٤،مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل.
- ٣. حميد فارس حسن، السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦.
 - ٤. حيدر على حسين، العراق في الاستراتيجية التركية، مجلة دراسات دولية، العدد ٦٠.



المجال الحيوي لتركيا وتطبيقاته الجيوبولتيكية (العراق إنموذجاً). 🗆



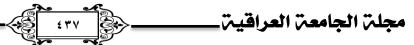
- دهام محمد العزاوي، البعد الاسرائيلي في الاحتلال الامريكي للعراق، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد ١٣،
 حزيران ٢٠١١.
- ٦. ساسين عساف، الصهيونية والنزاعات الاهلية، منشور في عدنان السيد حسين واخرون، النزاعات الاهلية العربية:
 العوامل الداخلية والخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ٢٠٠١.
- ٧. سرمد زكي الجادر و سهاد اسماعيل، المجال الحيوي والتوظيف الاستراتيجي (رؤية معاصرة)، مجلة قضايا سياسية،
 العدد ٣٧-٣٨، ٢٠١٤.
- ٨. سعد ارزيج ايدام، العلاقات التركية الايرانية ١٩٧٩ ٢٠٠٦ الواقع والمستقبل، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.
- ٩. سلمان داود سلوم العزاوي، سياسة حزب العدالة والتنمية التركي تجاه الولايات المتحدة الامريكية، مجلة العلوم القانونية
 والسياسية، المجلد الثالث، العدد الاول، ٢٠١٤.
- · ١. سليم كاطع علي، المتغيرات الاقليمية وأثرها على الاستقرار السياسي في العراق: دراسة في الفاعلين الايراني-التركي، دراسات دولية، العدد السابع والستون.
- ١١. عبد الأمير عباس عبد الحيالي ووحيد إنعام الكاكائي، الموقع الجغرافي لتركيا وأهميته في الشرق الأوسط، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد الثاني، العدد الثاني، ٢٠١٥.
- ١٢. عبد الأمير عباس عبد الحيالي، وحيد إنعام الكاكائي، الموقع الجغرافي لتركيا وأهميته في الشرق الأوسط، مجلة العلوم القانونية، المجلد الثاني، العدد الثاني، ٢٠١٥.
 - ١٣. عزيز قادر الصمانجي، التاريخ السياسي لتركمان العراق، الطبعة الاولى، دار الساقي،بيروت، ١٩٩٩.
- ١٤. عصام فاعور ملكاوي، تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة، بحث مقدم في الملتقى العلمي (الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية)، الخرطوم، ٢٠١٣.
- ١٠. فاضل حسن كطافة، متغير المياه في العلاقات المكانية بين العراق ودول الجوار (سوريا تركيا)، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الرابع عشر، العدد الأول،٢٠١٦.
- 17. كوثر عباس الربيعي، العلاقات الأمريكية التركية في الميزان الاستراتيجي الدولي، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية جامعة بغداد.
- ١٧. مازن خليل ابراهيم ومحمود عبد الرحمن خلف، تركيا ومشروع الشرق اوسطي، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد ٢٢.
 العدد ٣، ٢٠١١.
- ١٨.مشرف وسمي محمد الشمري ومحمد حازم الطائي، موقف تركيا من فيدرالية اقليم كردستان العراق، مجلة جامعة
 تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٤، العدد ١٥.
- ١٩. مصطفى اللباد، تركيا والعرب شروط التعاون المثمر: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدر اسات، ط١، ٢٠٠٩.
- ٠٢. مهند حميد مهيدي، العقبات التي تعترض انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد السادس.
 - ٢١. هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة فاضل جتكر، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠١. هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة فاضل جتكر، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠١. هاينتس كرامر، تركيا



المجال الحيوي لتركيا وتطبيقاته الجيوبولتيكية (العراق إنموذجاً).



- (1) سرمد زكي الجادر و سهاد اسماعيل، المجال الحيوي والتوظيف الاستراتيجي (رؤية معاصرة)، مجلة قضايا سياسية، العدد 7 $^{$
 - (۱) المصدر نفسه، ص۱۷.
- (^٣) اسراء شريف الكعود، نظرية المجال الحيوي- دراسة في الابعاد الجيوسياسية والاهداف والوسائل (الولايات المتحدة الامريكية) انموذجا، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد ٢٥، العدد ٢، ٢٠١٤، ص٣١٧.
 - (²) المصدر نفسه، ص ٣١٥.
 - (°) المصدر نفسه، ص ۳۱۸.
- (^٢) مهند حميد مهيدي، العقبات التي تعترض انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ١، العدد السادس، ٢٠١٢، ص٢٥٣.
 - $\binom{\mathsf{V}}{\mathsf{V}}$ المصدر نفسه، ص٥٥٥.
- (^) عصام فاعور ملكاوي، تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة، بحث مقدم في الملتقى العلمي (الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية)، الخرطوم، ٢٠١٣، ص ٢٨-٢٩.
 - (°) المصدر نفسه، ص۳.
- (١١) عبد الأمير عباس عبد الحيالي، وحيد إنعام الكاكائي، الموقع الجغرافي لتركيا وأهميته في الشرق الأوسط، مجلة العلوم القانونية، المجلد الثاني، العدد الثاني، العدد الثاني، العدد الثاني، العدد الثاني، العدد الثاني، ٢٠١٥، ص ٢٦.
 - (۱۲)حیدر علی حسین، مصدر سابق ، ص ص ۱٤۸-۱٤٩.
- $(^{1})$ فاضل حسن كطافة، متغير المياه في العلاقات المكانية بين العراق ودول الجوار (سوريا تركيا)، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، ٢٠١٦، ص ٩٥ ٩٨.
- (1°) هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة فاضل جتكر، ط۱، مكتبة العبيكان، الرياض، ۲۰۰۱، ص ٢٤٢.
- ($^{(1)}$) أميرة اسماعيل العبيدي، تركيا والتطورات على الساحة العراقية حتى عام 1000، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ص 1000.
- سعد ارزيج ايدام، العلاقات التركية الايرانية ١٩٧٩ ٢٠٠٦ الواقع والمستقبل، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٩٩٩ ١٦٠.
- (^{۱۸}) مشرف وسمي محمد الشمري ومحمد حازم الطائي، موقف تركيا من فيدرالية اقليم كردستان العراق، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٤، العدد ١٥، ٢٠١٢، ص ٢٨٠.
- (۱۹) مصطفى اللباد، تركيا والعرب شروط التعاون المثمر: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، ط۱، ۲۰۰۹، ص ۲۱٦.
 - (۲۰) مشرف وسمى محمد الشمري ومحمد حازم الطائي، مصدر سابق، ص ۲۹۲.



◆<>>>

المجال الحيوي لتركيا وتطبيقاته الجيوبولتيكية (العراق إنموذجاً).



- (٢١)عزيز قادر الصمانجي، التاريخ السياسي لتركمان العراق، الطبعة الاولى، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٩، ص ص ٣٣-
- (٢٢) كوثر عباس الربيعي، العلاقات الأمريكية التركية في الميزان الاستراتيجي الدولي، مجلة السياسية والدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية جامعة بغداد، العدد ٢٠، ٢٠١٤، ص١٠٥–١٢٤.
- (٢٠) سلمان داود سلوم العزاوي، سياسة حزب العدالة والتنمية التركي تجاه الولايات المتحدة الامريكية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد الثالث، العدد الاول، ٢٠١٤، ص ٢٣٥- ٢٣٦
 - (۲٤) المصدر نفسه، ص ص ۲۳۸-۲٤۲.
 - (۲۰) المصدر نفسه، ص۲٤٥.
- (٢٦) سليم كاطع علي، المتغيرات الاقليمية وأثرها على الاستقرار السياسي في العراق: دراسة في الفاعلين الايراني-التركي، مجلة دراسات دولية، العدد السابع والستون، ٢٠١٦، ص ص ١٦٦. ١٦٨.
 - $\binom{7}{1}$ المصدر نفسه، ص $\binom{7}{1}$ المصدر
 - (٢٨) ساسين عساف، الصهيونية والنزاعات الاهلية، منشور في عدنان السيد حسين واخرون، النزاعات الاهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ٢٠٠١، ص ١٥٧.
- (٢٩) دهًام محمد العزاوي، البعد الاسرائيلي في الاحتلال الامريكي للعراق، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد ١٣، حزيران ٢٠١١، ص١٠٩. ١٦٨- ١٢٨.
- (^{۲۰}) مازن خلیل ابراهیم ومحمود عبد الرحمن خلف، ترکیا ومشروع الشرق اوسطی، مجلة کلیة التربیة للبنات، جامعة بغداد، المجلد ۲۲، العدد ۳، ۲۰۱۱، ص۰۷۳. ص۰۷۳.